

# الحوارات بين بغداد وأربيل وأثرها المحتمل على أوضاع التركمان في العراق

عادل زين العابدين

باحث مساهم في أوسام



المشاكل العالقة بين الطرفين. بدأت تلك الحوارات مع زيارة رئيس مجلس الوزراء في الإقليم مسرور بارزاني لبغداد في تموز/ يوليو 2019، وذلك خلال فترة حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي، وتم بموجب هذه الزيارة تشكيل لجنة مشتركة عليا. وفيما بعد تم استئناف المحادثات التي توقفت نتيجة استقالة عادل عبد المهدي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بعد تولي السيد مصطفى الكاظمي رئاسة الحكومة في 6 أيار/أيار 2020، حيث تم تكثيف الحوارات بين بغداد وأربيل بعد نشوب موجة مظاهرات قوية في محافظة السليمانية في كانون الثاني/ ديسمبر 2020، نتيجة عدم دفع حكومة الإقليم رواتب الموظفين بسبب الأزمة المالية الكبيرة التي تعاني منها. ومن المحتمل أن تؤثر هذه المحادثات على المناطق التركمانية من الناحيتين السياسية والأمنية.

## مشكلة المناطق المتنازع عليها

كثير من المناطق المحاذية لمحافظة

»

تتمثل الخشية الحقيقية من حل مشكلة المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، في إمكانية أن تمس هذه المحادثات الوجود التركماني بشكل مباشر، وفي هذه الحالة، فإن المكون التركماني يعترض على أن تكون مناطقهم محل محادثات بين بغداد وأربيل، دون مشاركة تركمانية فعلية في تلك المحادثات

«

العلاقات بين حكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق في أربيل تؤطرها مشاكل رئيسية، وتمحور تلك المشاكل حول المناطق المتنازع عليها، والنفط والغاز وحصص الإقليم في الميزانية الاتحادية. منذ فترة طويلة تُجرى حوارات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لحل هذه

مصادرتها من التركمان والأكراد في فترة النظام السابق. ولكن بسبب عدم إكمال إجراءات مرحلة التطبيع، ولأسباب سياسية، لم يتم إجراء عملية تعداد السكاني والإستفتاء. وبقيت المناطق المتنازع عليها لغاية عملية فرض القانون في 16 تشرين الاول/اكتوبر 2017. وفي 30 تموز/ يوليو 2019، وفيما بعد قررت المحكمة الاتحادية العليا إستمرارية نفاذ حكم المادة 140 من الدستور.

سكاني ومن ثم الإستفتاء، وتم تحديد فترة تحقيق هذه المراحل لحين 13 كانون الثاني/ ديسمبر 2007.

بين سنة 2005 و2007 تم تطبيق مجموعة من الإجراءات تخص مرحلة التطبيع، وذلك عن طريق إعادة العوائل التركمانية والكردية التي تم تهجيرها في إطار سياسة التعريب. ومن جانب آخر، تم تأسيس هيئة نزاعات ملكية، التي اقتصت بالنظر في الدعاوي للملكية، وذلك لإعادة الأملاك التي تمت

الإقليم الثلاثة أربيل سليمانية ودهوك، تم اعتبارها مناطق متنازع عليها وفق المادة 140 من الدستور العراقي لسنة 2005، هذه المناطق تشمل 15 قضاء، مكونة من مركز قضاء كركوك، دافوق، طوزخورماتو، كفري، خانقين، شهربان، بلدروز، شيخان، حمدانية، تلكيف، سنجار، تلعفر، بعاج، عقرة ومخمور. كما تضمنت المادة 140 من الدستور، خارطة طريق لتسوية وضع هذه المناطق، وهي مكونة من ثلاثة مراحل وهي: التطبيع، وإجراء تعداد



وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى إن أحد أسباب حل هذه المشكلة، تتمثل في سياسة حكومة الإقليم لتسوية وضع المناطق المتنازع عليها، والتي تضمنت التطبيع الآتي والحل الدائم، ومرحلة التطبيع الآتي تشمل انسحاب القوات الاتحادية بكافة عناوينها من هذه المناطق، وتسليم الملف الأمني إلى الشرطة المحلية والقوات التي تشكلت من مكونات هذه المناطق. بالإضافة إلى تفعيل المجالس المحلية في المناطق المتنازع عليها خاصة في كركوك وسنجار، وذلك لاختيار محافظ وقائممقام، وفيما يخص المناطق المتنازع عليها الأخرى تعمل قوات اتحادية بالتنسيق مع قوات البيشمركة الكردية لتوفير الأمن فيها. وفيما يتعلق بالحل الدائم لتسوية المناطق المتنازع عليها، تكون عن طريق تطبيق المادة 140 من الدستور، والتي تشمل المرحل الثلاثة هي التطبيع، وإجراء تعداد سكاني واستفتاء.

تتمثل الخشية الحقيقية من حل مشكلة المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، في إمكانية أن تمس هذه المحادثات الوجود التركماني بشكل مباشر، وفي هذه الحالة، فأن المكون التركماني يعترض على أن تكون مناطقهم محل محادثات بين بغداد وأربيل، دون مشاركة تركمانية فعلية في تلك المحادثات، ولذلك يطالبون بمشاركة كافة الأطراف المحلية في الحوارات الدائرة بين بغداد وأربيل. ولكون كل مكونات المناطق المتنازع عليها تمتلك السلاح، فإن من شأن أي عملية تسوية تأتي على حساب المناطق التركمانية، أن تؤدي إلى حالة

عدم استقرار قد تهدد بتقسيم البلاد. بعد توقيع اتفاقية سنجار بين بغداد وأربيل في 01 تشرين الثاني 2020، تمت الإشارة إلى إمكانية تطبيق هكذا اتفاقية في ثاني أغنى المحافظات العراقية من حيث النفط، حيث جاءت هذه الإشارة من قبل مستشار الأمن الوطني العراقي قاسم الأعرجي قائلاً "بعد نجاح اتفاقية سنجار سيتم الانتقال نحو تطبيق تجربة مماثلة في كركوك". حديث الأعرجي تسبب بقلق بالغ لدى الأطراف التركمانية، وذلك من خلال تحول مسألة كركوك إلى ورقة مساومة سياسية بين بغداد وأربيل. ولهذا وصف نائب رئيس الجبهة التركمانية العراقية السيد حسن توران، تصريحات الأعرجي بغير "الموفقة".

زيارة وفد من الأحزاب الكردية إلى مقر الحزب الإسلامي العراقي في 10 كانون الثاني/يناير 2021، والحديث الذي جرى في إطار هذه الزيارة عن تشكيل قوة مشتركة من مكونات المناطق المتنازع عليها، ممكن أن يُفسر كمؤشر على احتمالية الوصول إلى تسوية أمنية في كركوك، أو تعيين محافظ جديد فيها في سنة 2021. ومن جانب آخر في حال تحقق الانتخابات البرلمانية القادمة، فمن المحتمل أن تقدّم بعض الأحزاب الشيعية والسنية في بغداد بعض التنازلات في الجانب المتعلق بمحافظة كركوك، لصالح الأحزاب الكردية مقابل بعض المكاسب السياسية.

## مسألة النفط والغاز

حسب المادة 111 من الدستور العراقي

فإن النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. وفيما يخص المادة 112 من الدستور العراقي، فإنها نصت على أن تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن تُوزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصةٍ لمدةٍ محددةٍ للأقاليم المتضررة، والتي حُرمت منها بصورةٍ مجحفةٍ من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمّن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

نظمت أحكام المادتين المتقدمتين ثلاثة مسائل أساسية؛ أولها: أن كل الشعب سيستفيد من موارد النفط والغاز، حيث يتم توزيع الموارد حسب النسبة السكانية لكل منطقة، ثانيها: تختص السلطات الاتحادية باستخراج النفط والغاز وتوزيع ثرواتها، ثالثها: تنظيم الاستراتيجيات المتعلقة بالنفط بالشراكة مع الأقاليم والمحافظات. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن المادتين 111 و112 من الدستور العراقي لم تميز بين الإقليم والمحافظات من حيث الصلاحيات، ولهذا فإن المحافظات تتمتع بالصلاحيات الدستورية بقدر ما تتمتع بها الأقاليم

حيث أن السلطات الاتحادية في بغداد من خلال التمسك بحكم مادة 111 من الدستور العراقي، تطالب أن تكون الوردات النفطية تحت سيطرتها. في حين يطالب إقليم كردستان العراق، بالاستناد إلى المادة 112 من الدستور





عليها، والنفط والغاز، وحصّة الإقليم في الميزانية الاتحادية بعضها، يمكن لتركمان العراق أن يتأثروا بالمفاوضات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، ومن المعلوم إن حكومة الإقليم تسمى المناطق المتنازع عليها بـ"المناطق الكردستانية خارج الإقليم"، ويمكن قراءة هذا الموقف على أن الإقليم سوف يضغط على بغداد من أجل ضم هذه المناطق، أو الوصول إلى تسوية تضمن السيطرة الكردية عليها، وفي هذا الإطار من الممكن أن تُفسر التحركات الأخيرة لقوات البيشمركة الكردية نحو الحقول النفطية وتوارد الأنباء حول سيطرتها على 13 بئراً نفطياً في كركوك، بأنها جاءت في إطار الحوارات بين بغداد وأربيل، بالإضافة إلى الهاجس الأمني المتأني من هذه المناطق. ولذلك نرى بأن أي عملية الربط بين مصير المناطق المتنازع عليها والمشاكل المالية، سيؤدي إلى الإضرار بالاستقرار الأمني، وتحديدًا في المناطق التركمانية في كركوك. ■

حيث أن الإقليم يعتبر مسألة تخفيض حصته من الموازنة من 17% إلى 12،68%، وعدم دفع الحكومة المركزية من القروض التي تأخذها إلى إقليم كردستان، وتحديد عدد موظفين الإقليم في الموازنة الاتحادية بـ682 ألف و21 موظف، وعدم دفع رواتب قوات البيشمركة الكردية في إطار تخصيصات وزارة الدفاع، على إنها مشاكل نابعة من سياسات الحكومة المركزية في بغداد تجاه الإقليم. ففي إطار عملية الإصلاح التي بدأتها حكومة الكاظمي تحت عنوان "الورقة البيضاء"، دخلت حكومة المركز لمرحلة تنويع مصادر الميزانية، في الوقت التي بدأت فيه الحكومة بعمليات عسكرية ضد عمليات التهريب في المعابر الحدودية في وسط وجنوبي البلاد، كما دخلت في مفاوضات مع حكومة الإقليم من أجل إخضاع معابر الإقليم لسيطرة الحكومة الاتحادية أو توزيع مواردها. وبسبب إرتباط ملف المناطق المتنازع

العراقي، أي يقوم بتصدير النفط من دون الرجوع إلى الحكومة المركزية، وذلك من الحقول المستكشفة حديثاً، وتلك التي سيطرت عليها بعد 2014 في كركوك. الخلاف الموجود بين الحكومة المركزية والإقليم عطل تمرير قانون النفط والغاز في مجلس النواب العراقي، وفي سنة 2014 قطع رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، حصّة إقليم كردستان العراق من الميزانية العراقية المالية التي كانت تبلغ 17%، نتيجة عدم دفع الإقليم للواردات النفطية إلى المركز. ومن جانب آخر، تدّعي الحكومة العراقية أن حكومة إقليم كردستان العراق، لا تفصح عن كميات النفط المستخرجة من الحقول التي تقع تحت سيطرتها.

## المشاكل المالية والإقتصادية

بالإضافة إلى مشكلتي المناطق المتنازع عليها والنفط والغاز، هناك مجموعة من المشاكل المالية العالقة بين الطرفين،